قائمة بالجداول والأشكال والخرائط والرسوم التوضيحية

• الجداول

١ ـ ١ الأنصبة المتغيرة للناتج الإجمالى لبريطانيا وأوروبا الغربية، والصين، والهند، والعالم فى الفترة من ١٦٠٠ـ١٨٧٠

٢ ـ ١ مقارنة بين الشركات الحديثة فى بريطانيا (٢٠٠٥) وشركة الهند الشرقية (١٧٠٩).

٣ ـ ١ واردات كل من شركة الهند الشرقية الإنجليزية، وشركة الهند الشرقية الهولندية من آسيا فى الفترة بين عامى ١٦٨٨ ـ ١٧٨٠

٨ ـ ١ تجارة الأفيون مع الصين فى الفترة من ١٨٠٠ ـ ١٨٧٩

• الأشكال

٢ ـ ١ سعر سهم الشركة فى الفترة من ١٦٩٣ إلى ١٨٧٤

٥ ـ ١ سعر سهم الشركة فى الفترة من ١٧٥٧ إلى ١٧٨٤

• الخرائط

١ ـ عالم الشركة

٢ ـ الهند فى أواخر ستينيات القرن الثامن عشر

٣ ـ لندن الشركة

• الرسوم التوضيحية

١ ـ ١ سپريديون روما، الشرق يقدم ثرواته لبريطانيا، ١٧٧٨

٢ ـ ١ ويليام دانييل، مرافئ شركة الهند الشرقية

٧ ـ ١ فنان مجهول، مقر شركة الهند الشرقية، أواخر القرن الثامن عشر

٨ ـ ١ مجلة پَنش (الساخرة)، إعدام «شركة جون»

٩ ـ ١ تمثال روبرت كلايف، لندن.

تقـديم

تُعلمنا مقولة فرانسيس بيكون: «المعرفة قوة»، القيمة الحقيقية لمثل هذا الكتاب المهم، الذى يضع بين أيدينا قدرًا وافرًا من المعلومات، المدعمّة بالخلفيات التاريخية والأسانيد الفكرية، والمستندات والوثائق، التى عرضها «نك روبينز»، ومكنته من أن ينهض ـ عن جدارة ـ بمهمة مركّبة: تفكيك وتحليل وشرح، دور ومسار واحدة من أبرز الظواهر الاقتصادية فى تاريخ العالم.

شركة عملاقة، بحجم دولة كبيرة، زحفت بمخالبها وأنيابها حتى أخضعت عملاقى قارة آسيا، وتحكمت فى شعوبها: أعملت فيها أسوأ أشكال النهب الاستعمارى، والعنف العنصرى الهمجى الممنهج، بهدف استنزاف خيراتها، واسترقاق شعوبها، وتدمير مقوماتها الإنسانية!

واسم «شركة الهند الشرقية البريطانية»، الذى يحكى هذا الكتاب وقائع صعودها الأسطورى، إلى عنان السماء، ثم انحدارها حتى نهايتها المحتومة، يُلخّص قصة الاستعمار الغربى كله، الذى بَسَطَ هيمنته على العالم، فى القرون الماضية، مستندًا إلى تفوق عسكرى، ونزعة لا نهائية لاستباحة الآخر، واتباع لسياسة فرق تسد، وما إلى ذلك من أساليب المكر والخداع، مما أدى إلى تنمية مالية واقتصادية، ومن ثم ثورة صناعية وما نجم عنها من مصادر للقوة، ونهم شديد للمواد الأولية، ثم حاجة مماثلة للأسواق الضرورية لتصدير فائض الإنتاج، وهو ما ترتب عليه اجتياح مسلح متصاعد ومتفاقم لقارات العالم.

ولم يقف فى وجه هذا الاجتياح عائق من منطق أو أخلاق أو حق، بل استباح الغرب، كما تعرض صفحات الكتاب، تدمير المقومات البشرية للشعوب بلا رحمة، ودفعها إلى أتون الموت والمجاعات والأوبئة والرزايا، مع تغييبها عن الواقع وبذر

الخلافات والشقاقات فيها، واستنفاد طاقاتها فيما يضر ولا ينفع. حتى تظل مستكينة لـ «قدرها» المحتوم، المزعوم، راضيةً بمصيرها البائس، عاجزة عن التمرد على واقعها المتردى، أو الثورة على غاصبيها!.

لم تقتصر القصص المريرة التى تفيض بها صفحات الكتاب، على دول آسيا وحسب، بل إنها ـ بحذافيرها ـ تكررت فى قارات عديدة أخرى. على رأسها إفريقيا وأمريكا اللاتينية، بل والقارة الأمريكية ذاتها، التى شهدت إبادة منظمة بالغة الوحشية لعشرات الملايين من سكانها الأصليين، (الذين سماهم الإنجليز الهنود الحمر)، حتى يستقر قرار المستعمرين البيض، ويطيب لهم المقام فى هذه القارة البكر الغنّية، كما أن بلادنا العربية، ومصر فى مقدمتها، كانت مسرحًا لحملات مشابهة، وما قصة «شركة قناة السويس» ودورها، الاقتصادى والسياسى، وقصة حفر القناة ذاتها، بما استُنزف فيها من أموال وعرق ودماء مئات الآلاف من المصريين، إلاّ تكرار مشابه لما حدث فى بقية العالم. فالاستعمار، كان ولا زال، ظاهرة «كوكبية»، منذ موجات النهب الأولى، التى يقدم الكتاب صورة تفصيلية لواحدة من أبرزها، حتى موجة «العولمة» الأخيرة، التى نحيا تأثيراتها، ويلفحنا لهيبها، وتدفع شعوبنا أثمانًا باهظة، قُربانًا على مذابحها!.

ويُقدّم هذا الكتاب ملامح الكتابة الغربية الحديثة، التى تفيض بالمعلومات والأرقام والإحصاءات والوقائع، بحيث يُبعد القارئ عن الملل، ويمسك بتلابيبه حتى الصفحة الأخيرة، لكنه أيضًا يحتاج مشاركة نقدية واعية من القارئ، وإعمالاً للعقل، ووعيًا عميقًا بخلفيات القضية المطروحة، ودلالاتها الراهنة، حتى يمكنه استخلاص النتائج الحقيقية، وهو، كما يذكر المؤلف، اتخذ «شكلاً روائيًا»، «يتحرك بين الماضى والحاضر»، أى أنه ليس كتابًا فى التاريخ وحسب، وإنما هو درس «معاصر» أيضًا، يلقى بظلاله على المستقبل وتوجهاته، ومن هنا فهو يحاول استجلاء غوامض تاريخ الاستعمار الغربى للعالم الشرقى، الذى يتعرض لعمليات طمس متعمدة، حتى يغيب عن الأنظار بشروره وكوارثه، وحتى تُستبعد من ذاكرة الشعوب دروسه وخبراته، وهو ما يجعلنا ندرك مغزى تساؤلات الكاتب المندهشة حول «فقدان الذاكرة» المقصود، «الذى يُخيِّم على الدور الذى لعبته شركات كبرى مثل شركة الهند الشرقية فى خلق

العالم الحديث» . . «ولماذا تم محو تلك الشركة التاريخية على نحو تام، هكذا، من فوق وجه لندن؟!» . . ولماذا يتم تدمير تراث هذه الشركة، فى بلاد حريصة على تراثها، مُعتّزة بماضيها، وهو أمر مريب بلا ريب، «يثير الشكوك ـ كما يرى المؤلف ـ إلى أقصى حد»! .

يهتم هذا الكتاب بالتاريخ الدامى لـ «شركة الهند الشرقية البريطانية»، باعتبارها النموذج، «The Model»، الأول، أو ما يُطلق عليه المهندسون والفنيون الـ «Blue Print»، أو الطبعة الأولى، للشركات العملاقة العابرة للقارات، التى تلقى بشباكها على الاقتصاد العالمى الراهن، وتملك قدرات هائلة تنتشر على مستوى العالم أجمع، وحجم أعمال بعضها يفوق ميزانيات عشرات من الدول التى يحيا بين ظهرانيها مئات الملايين من البشر! .

وهى من جانب آخر تُعتبر «الجد» الحقيقى لهذه الشركات الحديثة، بما قدمته من آليات للعمل، وما استحدثته من نظم للحركة، وأهمها فصل الملكية عن الإدارة، وتداول أسهم الشركة فى البورصة، وإدارة الأعمال على الصعيد العالمى، واستخدام وسائل التنظيم والإدارة والاتصال الجديدة . . إلخ .

والأهم من ذلك، أن هذه الشركة كانت الأنموذج للدور المستقبلى الذى لعبه الرأسمال والتجارة التى يحلو للغرب أن يسميها الحرة، وهى فى الواقع تجارة بالإجبار، أو من جانب واحد، فى غزو واستعمار العالم، الشر الذى لا زال ممتدًا ـ حتى الآن ـ وإن كان بصور أخرى، فهى ـ كما يذكر المؤلف ـ مَثَّلَتْ، فى أواخر عهدها، دور «حاملة راية حكم المال، «Moneyocracy»، بل والمدهش أيضًا أنها جسّدت المساوئ القاتلة، حتى للنظام الرأسمالى نفسه، فالفساد الذى كان مصاحبًا لكل خطواتها، منذ الميلاد وحتى الوفاة، والمضاربة، والخداع، والتحايل وغيرها من الممارسات، فضلاً عن نزوعها البنيوى للاحتكار والعدوانية، فى مواجهة الخصوم والمجتمعات التى أتت منها، وتلك التى نشطت فيها، أمر نشهد مثيلاً له كل يوم فى بلدان عديدة! .

بل إن الهند ذاتها، التى كانت مسرحًا لنشاط هذه الشركة، كانت أيضًا مسرحًا لنشاط «حفيدة» من حفيدات هذه الشركة، فى ثمانينيات القرن المنصرم، وهى شركة

«يونيون كاربيد»، التى تسببت فى مقتل ٢٢ ألف مواطن هندى، وهربت بجريمتها البشعة دون عقاب أو تعويض!، وأيضًا فيمكننا ـ فى عالمنا العربى ـ أن نشهد البصمات الإجرامية لشركات على هذه الشاكلة، ودور شركة «إنرون»، على سبيل المثال (وبعض مسئوليها كانوا من مخططى عملية تدمير العراق واحتلالها، مثل «ديك تشينى، نائب الرئيس الأمريكى چورچ بوش الابن)، غير خاف أو مجهول!.

ولدت «شركة الهند الشرقية البريطانية» عام ١٦٠٠، واستمرت فى النمو والتوسع والسيطرة حتى عام ١٨٧٤، حينما انتهت من الوجود، أى لما يقرب من قرنين وثلاثة أرباع القرن، بصورة مستمرة بغير انقطاع، وهو امتداد زمنى ضخم مكنّها من امتلاك نفوذ اقتصادى هائل، وتأثير سياسى خطير، حتى أن «ناثانيال سميث»، رئيس الشركة، امتلك القوة لكى **يطالب البرلمان البريطانى، عام ١٧٨٤، بتقديم مساعدة مؤقتة، وفورية، للشركة، مُحذرًا من أن التأخر فى إنجاز هذا الأمر، سيتسبب «فى حدوث انهيار مالى آخر فى جميع أوروبا...»!**، وهو أمر يذكرّنا بما حدث فى الولايات المتحدة الأمريكية، أواخر العام الماضى، ولا زالت توابعه تترى أمام ناظرينا الآن، مسببةً أخطر انهيار اقتصادى على المستوى العالمى، فى إشارة عميقة إلى «دوريّة» الأزمة الرأسمالية، ومخاطر ترك «آليات السوق» وحدها تستأثر باقتصاديات الدول والعالم!.. وما أشبه الليلة بالبارحة، ففقاعة «شركة البحر الجنوبى»، عام ١٧١٣ هى بروفة «الفقاعة العقارية» التى هزت الولايات المتحدة والغرب بعد ذلك بنحو ثلاثة قرون!.

وفى خلال هذا العمر الطويل انبنى «مجد» هذه الشركة النافذة، التى وصَّفها «چورچ كورنوال لويس»، عضو البرلمان البريطانى، باعتبار أنه «لم يوجد، على وجه الأرض، نظام حكم متحضر أكثر فسادًا، وأكثر خيانة، وأكثر جشعًا! منها».

فقد لعبت هذه الشركة أدوارًا رئيسة فى احتلال الهند، وتدمير الصين، وتخريب ونهب البصرة، وبندر عبّاس، وأخضعت لهيمنتها مدنًا وأصقاعًا عديدة فى اليابان وسنغافورة، وغيرهما من البلدان، «فى عصر كانت الأقاليم تباع فيه وتشترى.. شأنها شأن السلع»!..

وقد بدأ نمو الشركة بتواتر سريع، بعد فترة وجيزة من إنشائها، إذ أنه بحلول عام ١٦٢٠ كانت الشركة تدير أسطولاً يحمل عشرة آلاف من الأطنان، يقوم على تشغيله

أكثر من ألفين وخمسمائة من البحارة، ويعمل على صيانته خمسمائة من نجارى السفن، قبل أن تعمد الشركة إلى استئجار سفن الشركات المتخصصة الأخرى، وهو ما يدل على الحجم الهائل لأعمالها الذى شهد تقدمًا غير مسبوق، وانتشارًا غير ملحوق، حتى من كبريات الشركات المنافسة، وفى مقدمتها الشركات البرتغالية، ثم «شركة الهند الشرقية الهولندية المتحدة»، والشركات الفرنسية الأخرى، والتى أُجبرت على الانسحاب من أمام «المخلوق الأكثر رُعبًا من أيٍّ من الوحوش المفترسة، التى تفزعنا فى معبد «ساليت» بالقرب من مومباى»!، وخلال هذا المسار الممتد، توسعت أعمال الشركة وامتد تأثيرها حتى أصبحت، كما يقول المؤلف، تتفوق، إذا ما قارّناها بـ «الوحوش المالية» الكبرى، فى عصرنا هذا، تفوق شركة «وول مارت» فى قوتها السوقية، وشركة «إنرون» فى فسادها، وتفوق شركة «يونيون كاربيد» فى تدميرها للبشر»!.

وعلى عكس الاستراتيجية التى اتبعها رواد التجارة الآسيوية الأوروبيين الأخرين، مثل البرتغاليين، الذى استخدموا استراتيجية الاعتماد على الدولة بشكل مطلق، والهولنديين الذين بنوا شراكة وثيقة بين القطاع الخاص والدولة، نهضت الاستراتيجية البريطانية على إطلاق يد القطاع الخاص فى الانتفاع بثروات الشرق، والوقوف بقوة خلف هذه الشركات، **ومنحها امتيازات «شبه سيادية»، من بينها: حق سكّ العملة الخاصة بها فى فروعها الخارجية، والاضطلاع بالسلطة القضائية فى المستعمرات، وحق تكوين الجيوش المسلّحة، والأهم: حقّها فى شن الحرب(!) فمنذ البداية، كما يقول الكتاب: «كانت القوات المسلحة عاملاً أساسيًا لتمكين الشركة من كسب الأسواق الآسيوية والعمل فيها»!.. فالشركة كانت تؤمن بضرورة أن «تمارس التجارة وسيفك فى يدك»!.**

ولم تتأخر «شركة الهند الشرقية البريطانية»، أبدًا، فى استخدام هذا الحق لاحتلال ما أصبح يُعرف بـ «دُرّة التاج البريطانى»، ومفخرة «الإمبراطورية التى لا تغرب عنها الشمس»: الهند؛ التى كانت بمثابة «مصنع العالم»، : «فكانت تنتج حوالى ربع الإنتاج الصناعى فى العالم عام ١٧٥٠، فى حين كانت بريطانيا تنتج ٩ , ١٪ فقط». وأقليم «البنغال»، التى ولجت عبره الشركة إلى شبه القارة الهندية، كان «أغنى مقاطعات

الإمبراطورية المغولية، حيث وصفها الإمبراطور المغولى «أورانجزب» بأنها «جنة الشعوب»!» . . . فماذا صارت عليه أحوال هذه «الجنة» بعد أن وقعت فريسة بين أنياب «الشركة»؟!.

«ببساطة»، كما يقول المؤلف: كانت الشركة تنظر إلى الهند، وفى القلب منها «البنغال»، على أنها «عزبة ضخمة أو مزرعة كبيرة يجب الخروج بأرباحها (منها)، وإيداعها فى خزائن أوروبا»، وإنجلترا فى المقام الأول. . واحتاج تحقيق هذه الغاية تحويل «ثلة التجّار»، الذين يقتصر دورهم، المعتاد، على عمليات التبادل التجارى التقليدية المعروفة، إلى «حكومة عسكرية مخيفة فى الهند»، كما طالب «سير جوزيا تشايلر»، أحد أهم المديرين التنفيذيين للشركة، عام ١٦٨٦، وهو ما دفع «ويليام ميرديث»، السياسى البريطانى البارز فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر، للإقرار بأنه: **«لم يوجد أبدًا مثل هذا النظام الذى يؤمن بمبدأ واحد هو الجشع التجارى، ويستخدم وسيلة واحدة للحكم هى القوة»!.**

ومن الطبيعى، والحال على هذه الشاكلة، أن يزداد عدد أفراد «جيش الشركة» إلى عشرة أضعاف حجمه تقريبًا، فى المدة الواقعة بين عامى ١٧٦٣ و١٨٠٥: **(من ١٨ ألف جندى إلى ١٥٤,٥٠٠ جندى)!**، وبحيث أصبحت «المغامرة العسكرية هى السبيل الوحيد المفتوح أمام الطموحين لتحقيق الثروة فى الهند»، كما يذكر الكتاب، وبواسطة العمل العسكرى، أسقطت إمارات ونهبت كنوز وسُلبت غنائم لاحد لها ولا عد. . **وتحت سنابكها أعتصرت الضرائب من الوطنيين البؤساء واحتُكر إنتاج وتوزيع الأقمشة والملح والتبغ والأخشاب والتوابل والقهوة، واغتُصبت الأراضى، وقامت الشركة، «فعليًا»، بخطف العمال الزراعيين، وحولتهم إلى ما يشبه العبيد. وكان جنود الشركة يخطفون الأطفال من عائلاتهم فى منتصف الليل، ويحشون أفواههم بالقماش لمنعهم من الصراخ، ويزيلون العلامات التى تميز طبقتهم الاجتماعية من على أجسادهم»!** . . ودفع هذا الوضع العديد من «الشخصيات المرموقة»، إلى «إنهاء حياتهم طواعية»، حتى لا يعيشوا ويروا عجزهم عن تخفيف آلام أطفالهم الذين يموتون»، كما ذكر سكّان «كادا تاناد» فى مظلمتهم إلى الشركة: فـ«لم يحدث أن

عانينا نحن ولا أجدادنا، من تلك المظالم، أو صرنا فى مثل تلك الحالة القاسية من العوز الشديد. ونحن لا نستطيع التحمل أكثر من ذلك»!.

لقد ضربت الفاقة والأوبئة والمجاعات الهند، بأكملها، بفعل هذا الاستغلال غير الآدمى للبشر والثروة، وهو أمر لم يستطع الحاكم العام البريطانى، «وليم بينتيك»، أن يتجاهله: **«لا يوجد فى تاريخ التجارة بؤس مثل هذا البؤس: إن سهول الهند يغطيها اللون الأبيض لعظام نسّاجى القطن»!**، بل إنه، وحتى بعد مرور ما يزيد على القرن وثلاثة أرباع القرن على احتلال البنغال، وقهر أهلها واستنزاف مقدراتها، لاحظ الزعيم الهندى «جواهرلال نهرو»، فى كتابه «لمحات من تاريخ العالم»، أن المناطق الهندية التى كانت أكثر خضوعًا للاستنزاف البريطانى، لا زالت هى المناطق الأكثر تخلفًا وفقرًا، فى الهند التى كانت تجاهد لنيل الاستقلال، والتى كانت تعيش «تحت سيطرة آلة ضخمة، جشعة، تعصر وتسحق الملايين من الهنود. هذه الآلة هى «الاستعمار الجديد»، الذى ولدّه رأس المال الصناعى».

ومن هنا، فليس مستغربًا، والحال هكذا، أن يفاخر «روبرت كلايف»، مؤسس جيش الشركة العسكرى، بامتلاكها «أكبر ثروة فى العالم»، التى تقدر بحوالى ٣٨ مليونًا وأربعمائة ألف جنيه استرلينى، ما بين عامى ١٧٥٧ و١٧٨٠، جلهّا تم جمعه بالقهر من اعتصار الهند والصين وغيرها، وهو الأمر الذى أصبحت معه الشركة مصدرًا لتحقيق «عائدات إضافية لانجلترا المنخفضة الدخل قبل عصر الثورة الصناعية»، فقد مثلّت الشركة **«مؤسسة لا يمكن الاستغناء عنها، بسبب القروض التى كانت تمحنها للتاج البريطانى»**، وحينما خرجت بريطانيا، وهى على وشك الإفلاس، من حرب السنوات السبع (١٧٥٦ ـ ١٧٦٣)، اعتبر رئيس الوزراء «ويليام بيت الكبير» ضرائب «الديوانى» (المجلوبة بفعل القهر من ولايات الهند إلى إنجلترا)، بمثابة: **«هدية إلهية لملء الفجوة المتسعة فى الخزانة العامة»!**، بينما اعتبر البعض الآخر أن الذى منح بريطانيا ملك أقليم البنغال، هو «الرب الذى يصّرف الأمور»!.

وبفعل هذا الاستغلال المكثّف انقلبت الأوضاع، فى الهند ومقاطعاتها، رأسًا على عقب: فبعد أن كان الميزان التجارى، مع كل الدول، لصالح البنغال، قبل معركة بلاسى (عام ١٧٥٧)، التى تمكنت فيها قوات الشركة، بقيادة «كلايف»، من هزيمة

نواب (حاكم) البنغال، بواسطة القوة والغدر والخيانة، **تم نهب خزائن المقاطعة، التى ملأت حمولة أكثر من مائة مركب من الذهب والفضّة!!**، وهو ما عنى، أن «كلايف» حقق للشركة «بضربة واحدة ربحًا صافيًا يقدر بـ ٢,٥ مليون جنيه، وحقق لنفسه ربحًا يقدر بـ ٢٣٤,٠٠٠ جنيه، وهذا المكسب يساوى اليوم ما قيمته ٢٣٢ مليون جنيه إسترلينى من المكسب الذى لا عناء فيه، و٢٢ مليون جنيه أتعاب لكلايف، جاءت بلا كدّ»!.

وراحت الشركة تتحرك فى سعار لاحتلاب الهند بلا هوادة، فضغطت على «الشاه عَلَم»، إمبراطور المغول المفلس، لكى يمنحها حق الديوانى (حق جمع جميع الضرائب من السكّان المحليين) فى البنغال، وهو ما عنى حق «السيطرة على جمع الضرائب من أكثر من ١٠ ملايين نسمة، واتسعت أعمالها القائمة على النهب المنظّم والسلب المكثّف، وتحالفت مع تقلبات الطبيعة، من الجفاف إلى الأمطار الغزيرة، فالفيضانات، مخلفة وراءها واقعًا شديد البؤس، وبحيث أصبحت فيه «المجاعة جزءًا أساسيًا للواقع الاجتماعى للهند..» ورغم تكرار وقوع الجماعات على امتداد التاريخ الهندى، إلاّ أنه، كما يذكر الكتاب، فإن: «معدل حدوث المجاعات ازداد بشكل كبير تحت حكم الشركة فى البداية، ثم تحت حكم التاج البريطانى»، وراح نحو عشرة ملايين نسمة ضحايا لمجاعة عام ١٨٧٧ وحدها (!)، وأحصت الجهات المسئولة **«وقوع ٣٤ مجاعة فى الهند، خلال الحكم البريطانى الذى دام لمدة ١٢٠ عامًا، مقارنة بسبع عشرة مجاعة فقط على امتداد الألفيتين اللتين سبقتا الحكم البريطانى»!.**

وفى إحدى هذه المجاعات أكل الأحياء جثث الموتى (!)، وملأت الجثث المنتفخة نهر «هوجلى».. ولم يشفع هذا الوضع الشنيع للباقين من الأحياء البائسين فى إعفائهم من إرهاب الشركة وجيشها لدفع الضرائب المستحقة قهرًا (!)، واستغلت الشركة ورجالها المحنة فراحوا يتاجرون فى الحبوب التى احتكروها ويرفعون أسعارها، وحينما عرض البعض هذه الاتهامات على مجلس الشركة.. «كان رد الفعل هو... القهقهات العالية»!.

لقد وقعت عائلات بأكملها فريسة، كما يقول «كريم على»، مؤلف كتاب «مظفر نامة»، تحت «براثن من لا يرحمون»!.

وكان من الطبيعى والوضع هكذا، ألاّ تبقى هذه الفترة فى حياة الهند، «مجرد تاريخ قديم»، كما يذكر «جواهر لال نهرو»، فى المرجع المشار إليه. بل على العكس، فلقد ظلت «الأساس التى بنيت عليه الهند الحديثة التى نعرفها اليوم. فإذا أردنا معرفة الهند اليوم، فعلينا أن نعرف العوامل التى صنعت الهند، فى إعمارها أو دمارها.. وهذه هى الطريقة السليمة التى تمكننا من خدمة الهند ومعرفة السبيل الذى نسير عليه لخدمتها».

ولم يقف الدمار الذى أشاعته «شركة الهند الشرقية البريطانية» فى محيط سيطرتها الحيوى، قاصراً على الهند وحدها، بل امتد أثره إلى العملاق الآسيوى الثانى، الصين!.

ففضلاً عن تجارة الشاى الذى احتكرت الشركة تصديره من البنغال إلى «كانتون» بالصين، والذى كان يبلغ ملايين الأرطال سنويّا، صدّرت الشركة إلى الصين الفضة، قبل أن تنهار كافة السدود أمام زحف «طوفان» أفيون «باتنا ـ patan»، والذى كان يتم تهريبه فى صناديق تحمل «بفخر»! العلامة المميزة للشركة، كما يقول مؤلف الكتاب!.

واستخدمت الشركة، فى سبيل إنتاج الكميات الهائلة المطلوبة من الأفيون؛ كما يذكر «تشاندرا براكاش سينها»: «كل أنواع الإكراه والقهر لإجبار الفلاحين على زراعة الأفيون رغم أنفهم»!.. وقطعت مساحات شاسعة من الأراضى المزروعة بالذرة، بالقوة، لكى يتم زراعتها بالأفيون المطلوب تهريبه إلى الصين!، ورغم عدم قانونية تهريب الأفيون إلى الصين، لم يجد أحد كبار موظفى الشركة غضاضة فى أن يعلن: «نحن لا نتردد فى الإعلان صراحة إن تجارتنا تعتمد، فى المقام الأول على الأفيون»، الأمر الذى أدى إلى تمريغ الصين فى «الوحل الأجنبى»، والذى زاد زيادة مستمرة خلال عشرينيات القرن التاسع عشر.. ومثلّ الدخل العائد لهذه التجارة المميتة، بالنسبة للحكومة البريطانية، «الوسيلة الوحيدة لتوفير الأموال اللازمة لواردات الشاى، الذى كانت البلاد تحبه حبّا شديداً(!)، والتى كانت بدورها تمثل شريحة كبيرة من القاعدة الضريبية لخزينة الدولة عن طريق الرسوم الجمركية على الواردات»!.

ولم يتحرج دعاة «التنوير» و «الديمقراطية» المزعومون، وعلى رأسهم «بنيامين دزرائيلى»، (١٨٠٤ ـ ١٨٨١)، رئيس الوزراء البريطانى، من حثّ الحكومة البريطانية

على استخدام القوة لإجبار الصين ـ كما يذكر المؤلف ـ على قبول هذا «المنطق المستنير» الخاص بالتجارة الحرّة فى جميع البضائع، وحتى فى الأفيون(!). . واقتضى الأمر إشعال حربين، حتى يتسنى فتح موانئ الصين بالقوة، واستيلاء بريطانيا على «هونج كونج»، و«تشريع» تجارة الأفيون(!). .

أما فى الصين: فقد صار وباء إدمان الأفيون يتفاقم، ولقى الملايين من الصينيين حتفهم فى القرن التاسع عشر نتيجة للأفيون، . . . وهى جريمة «لا يعترف أحد ـ حتى يومنا هذا ـ بأنها كانت من صنع البشر»!!. . واحتاج الأمر اتخاذ إجراءات عديدة حازمة، بعد انتصار الثورة الوطنية التى قادها الزعيم الصينى ماوتسى تونج، عام ١٩٤٩، حتى يمكن السيطرة على هذا الوباء، ووضع علاج صارم لمواجهته.

ما هى المحصلة العامة، إذن، المترتبة على رحلة «شركة الهند الشرقية البريطانية»، أو «مغامرتها» الآسيوية، التى استمرت ما بين عامى ١٦٠٠، (عام تأسيسها)، وعام ١٨٧٤، (عام تصفيتها)؟!.

المحصلة المؤكدة؛ على المستوى الاقتصادى: **«غيّرت مجرى التاريخ الاقتصادى، وعكست اتجاه تدفق الثروات من الغرب إلى الشرق، الذى استمر لقرون»**، «بعد أن كانت أوروبا تقوم بشحن الذهب والفضة إلى آسيا، مقابل التوابل والمنسوجات وغيرها من السلع الكمالية.

لقد انجذب التجار الأوروبيون، كما يشرح الكتاب، إلى الشرق «بسبب ثرائه وتقدمة، فى وقت كان فيه حجم الاقتصاد الغربى صغيراً جدّا مقارنة بالاقتصاد الآسيوى».

. . . «وعندما زالت الشركة، كان الاقتصاد الأوروبى قد زاد حجمه ليصبح ضعف اقتصاد الصين والهند (!). . وهو عكس الوضع الذى كان سائداً فى عام ١٦٠٠»!!.

ومن المؤكد، يقول المؤلف: إن «شركة الهند الشرقية البريطانية»، هى أحد العوامل الرئيسية التى تسببت فى ذلك التحول الكبير فى التطور العالمى الذى كان يمثل بداية مولد العصر الحديث».

* * *

كانت القوة الغاشمة هى وسيلة «الشركة» لاغتصاب كلٍّ من الهند والصين، مع تدمير صحة الشعب الصينى بالأفيون، وفرض أولوياتها ـ بالقهر ـ على المجتمعين الشرقيين، اللذين كانا من الممكن أن يكتشفا طريقهما الخاص للتقدم، وهو ما حدث فيما بعده. فلو بقيت بريطانيا والغرب بعيداً عن الهند، كما عبّر الزعيم «جواهر لال نهرو»، لكان من الممكن أن تقوم فيها صناعة آلية بفضل التطور الطبيعى. ولا زالت القوة الغاشمة، كذلك، هى وسيلة «الشركات» الاحتكارية المعاصرة، لاغتصاب ثروات العالم، وتدمير صحة مواطنية، ويكفى ـ فى هذا السياق ـ أن نقرأ، بعد نحو أربعة قرون من الوقائع الدامية، التى شرحها بالتفصيل هذا الكتاب، مقولة الصحفى والكاتب الأمريكى، «توماس فريد مان»، نصير «العولمة» المتحمس: **«إن اليد الخفية للسوق لن تعمل أبداً بدون قبضة خفّية!... ولا يمكن أن يتحقق الازدهار لـ «ماكدونالز» دون وجود «ماكدونال دوجلاس»**، التى قامت بتصميم طائرات «إف ـ ١٥» العسكرية!.

مرة أخرى: «التجارة باستخدام القوة الباطشة»!، هى القانون الناظم لحركة رأس المال الجشع، المتلمظ، فى عصر «العولمة» و «النيو ليبرالية»، لمزيد من الدم والأرباح والهيمنة والقهر!.

وما لم تتحرر البشرية من هذا النظام الاجتماعى ـ السياسى ـ الاقتصادى ـ الثقافى الظالم، ستظل «عولمة» الرئيس الأمريكى، القاطن فى البيت الأبيض، التى يُقايض فيها على مستقبل البشر بسندويتشات «الماكدونالز»، هى الوجه «الحداثى» لعولمة القرون المنصرمة، «عولمة شركة الهند الشرقية البريطانية»، على طراز الملك «جورج»، التى كان فيها، **«كجزء من تجارة العبيد الأفريقية، سريعة النمو، تتم مقايضة الأقطان الهندية، كبضاعة حيوية، بالحمولات البشرية من أولئك العبيد»!**.

* * *

بقى أن نشير، فى نهاية هذه المقدمة، لهذا الكتاب القيّم، إلى مجموعة من الملاحظات الأخيرة.

الأولى: أنه برغم بشاعة صور الاستعمار والاستغلال، التى أشرنا إلى جوانب منها، والكتاب عامر بتفاصيل ضافية عنها، فإن شعوب آسيا التى كانت واقعة تحت نير الاحتلال البريطانى، وغيرها من أنواع الاحتلالات، استقلت وتقدمت، وأصبحت عنوانًا على الرقى الاقتصادى والنهضة العلمية. والفيصل فى تحقيق هذه الغاية هو توفر الإرادة الوطنية، ووحدة العمل الوطنى والإصرار على انتزاع الحقوق، وطرد المحتل، وبناء الأوطان، وإيجاد موقع قدم وسط صراعات الكون الدامية، التى لا تعترف إلاّ بالأكفاء الأقوياء.

والثانية: آثرت هذه المقدمة أن تركِّز قراءتها لمتن الكتاب على ما يفيد شعوبنا وأوطاننا، وهى تجابه العدوان تلو العدوان، وآخرها العدوان الصهيونى الإجرامى على شعبنا فى فلسطين وأشقائنا فى غزّة، محاولة استخلاص الدروس واستخراج الخبرات، أملاً فى أن نستفيد بها فى مواجهة ظروف شبيهة، مرّت بها شعوب أخرى، عانت ما نعانيه من ويلات، لكنها انتصرت انتصارات باهرة، بينما تتعثر خطواتنا المرة تلو الأخرى!.

غير أن الكتاب ـ إضافة لما تقدم. يتضمن شرحًا عميقًا للتاريخ التفصيلى للشركة، ولآليات تطورها الداخلى، ولعناصر ومراحل نموها، ولطبيعة الصراعات التى اعتملت داخلها، وكذلك لنظم عملها وإدارتها، وهو شرح غنى بمادة قيّمة يمكن للمتخصصين، أو المهتمين، بهذا الفرع من المعرفة، أن يفيدوا أيما إفادة من مطالعتها؛ وتتبع تفاصيلها ودقائقها.

والثالثة: تميزت هذه الترجمة، التى لم أتشرف بالتعرف على صاحبها، «الأستاذ كمال المصرى»، بالسلاسة والانسيابية والوضوح، وهو أمر يستحق الشكر عليه، والشكر كذلك موصول لـ «مكتبة الشروق الدولية»، وللقائمين عليها والعاملين بها، لاهتمامهم بتقديم هذا العمل الرصين إلى القارئ المصرى والعربى، الذى يأتى فى وقته تمامًا، حيث يكون للقلم المخلص نفس قيمة ودور السلاح، فى معركة الحرية.

أحمد بهاء الدين شعبان

القاهرة: ١٧ يناير ٢٠٠٩